لا للتمييز والعنصرية..

أرفعوا الوصاية عن المرآة.. ارفعوا الوصاية عن الطفل.. ارفعوا الوصاية عن الأقليات.. ارفعوا الوصاية عن الضعفاء.. أرفعوا السدود.. وهدوا الحدود.. والمتاريس.. والجدران.. التي تعوق الحرية والتقدم والانطلاق إلى المستقبل في هذا العالم الضيق الفسيح.. كسروا مغاليق العقول والقلوب الجامدة.. ولا تجعلوا مركزاتكم في عصر الفضاء على عقول عصور الجهل والظلام.. أطووا صفحات الماضي.. فلسنا نعيش فيه.. بل نحيا في المستقبل ومن اجله.. أجعلوا مركزاتكم ومرجعيتكم على خالقكم فقط ورسله.. وصحيح النص المرسل إليكم منه.. لم يخلق الله حواء إلى آدم دمية يلعب بها تسرى عنه.. ومتى شاء وضعها أين يريد.. بل كمالا للإنسان وتماشيا مع ناموس الطبيعة في التكاثر من زوجين أثنين.. متكاملين كل له طبيعته وله دوره.. منظومة الخالق في المخلوق.. وإدراكا لأهميتها.. وتماشيا لإجبار آدم على مراعاة رقة طبيعتها.. أعطاه إياها متى أحس بضرورة وجودها في حياته بعد فترة من خلقه.. ونظرا لأهمية الطرفين لبعضهما كان سيناريو واللقاء بعد طول البعاد على الأرض عندما نزلا إليها.. وعند كل الأسوياء وفى كل عصور النور يتساوى الاثنان في كل شيء ويتكامل مع مراعاة الطبيعة البيولوجية لكليهما.. أبدا لم يفرق الله بين الذكر والأنثى يوم القيامة إلا بالعمل والتقوى.. ولا يجب أن نفرق بينهما إلا بالكفاءة.. فلما استقر في الأذهان أن ليس الذكر كالأنثى.. كما قالت امرأة عمران عندما ولدت مريم﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى ﴾

أكد الله على أن للأنثى نفس دور الذكر في الحياة.. وكانت معجزة الميلاد.. ميلاد المسيح عليه السلام.. وتقبلها ربها بقبول حسن.. وهذه المعجزة لا تنبغي إلا لحواء.. أبدا لم يكن وجود بلقيس ملكة مملكة سبأ.. أو نفرتارى، أو كليوباترا ملكتا مصر وغيرهن.. تاريخ إنساني شاذ لمسيرة البشرية.. فلم يعترض سليمان النبي الملك على ملكة سبأ لأنها ملكة ولكن لأنها كانت تعبد غير الله.. وهو المرسل للهداية..

أن الخطأ في القياس بوضعية المرآة في داخل مملكة الأسرة.. وتطبيقه على كيان المجتمع والدولة.. لأمر ضار بها وبالرجل وبالمجتمع كله.. كما أنه من الفهم الخاطىء لصحيح الدين أن يظن المرء أن النصوص التي تنظم العلاقة داخل الأسرة الواحدة مبنية على التمييز العنصري ضد المرآة.. أو تفضيل الرجل عليها.. بل بالكفاءة تتحدد الأدوار وتتوزع داخل أفراد الأسرة الواحدة وليس لسبب آخر.. القرار الذي صدر عن الجمعية العمومية لقضاة مجلس الدولة أثار الكثير من الجدال.. حول الحق الدستوري في المواطنة.. وعدم التمييز بين أبناء الوطن بسبب العقيدة ،أو الجنس، أو العرق أو اللون..أو حتى الميل السياسي.. كلنا أبناء وطن واحد نتساوى جميعا في الحقوق والواجبات.. وهل هناك مؤسسات ذكورية وأخرى أنثوية.. أم أن المرآة في المجتمع مواطن غير كامل الأهلية وليس له حق الانتخاب أوليس عليه دفع الضرائب.. الجدل الأخر.. عقائدي.. هل عقيدة المصريين الإسلامية والمسيحية تنظر للمرآة بعدم الأهلية والمساواة..

وأنها غير كفوء للعمل العام حتى وأن كان الواقع عكس ذلك.. لا نريد كوته من أي نوع في مصر.. بل نريد مصر للمصريين جميعهم متساويين في حق المواطنة وفى كافة الحقوق والواجبات كما نص بذلك الدستور صراحة.. لا نريد أن نعود إلى الوراء خطوة واحدة.. و لا نريد أن نتوقف عن سباق الحضارة.. بل نريد أن نتقدم ونتقدم حتى نكون أول الأمم.. ومصر لديها من المخزون الحضاري ما يحقق لها ذلك لو تصدت لكل من يحاول أن يعود بنا إلى عصور التمييز من أي نوع.. مطلوب صوت أعلى من المجلس القومي للمرآة دون حساسية ودون خوف لنصرة نصف المجتمع من القلة التي تحاول تهميشة لأسباب لا توجد فقط إلا في عقولهم.. فان جاز لأحد أن يسيء لمصر من أبنائها.. فلا ينبغي ولا يجوز للصفوة ذلك أبدا..

الأمية والتنمية..

نتغنى جميعا بأن لدينا رؤى للمستقبل.. ونتحدث في كل شيء.. ونركز على موضوع أو قضية بعينها.. تكون محور هذه الميديا الإعلامية الجبارة والمنتديات الثقافية والسياسية.. والقرارات أحيانا.. والتصريحات.. وننسى.. ثم ننسى أن لدينا أساسيات لا يجب أن تنسى مهما كان الزخم.. ومهما حدث.. لأنها خط قومي ضمن خطوط لا يجب أن تتعرج.. وعلينا فقط العمل على جعلها تتصاعد حتى النهاية.. ويتم القضاء عليها جملة وتفصيلا.. هذه هي الأمية.. نعلم جميعا أنها عامل من عوامل التأخر.. وعائق من عوائق التقدم.. ونعجز عن التعامل معها كما ينبغي أن يكون التعامل من أجل القضاء عليها.. كأنها ليست مسؤوليتنا جميعا.. وكان المستقبل ليس مستقبلنا جميعا.. الأمية.. داء مخيف ومرض سرطاني يأكل الأخضر واليابس في مسيرة العمل الوطني.. والخطط القومية للتنمية.. والشكل الحضاري المطلوب.. أربعة وعشرون حزبا سياسيا ليس لأي منها خطة للمساهمة في القضاء على الأمية.. آلاف الجمعيات الأهلية.. وما يسمى بالمجتمع المدنى.. ملايين من رجال الأعمال.. ومئات من المراكز الثقافية المدنية.. ومراكز وقصور الثقافة الجماهيرية التي لم تعرف دورها للثقافة الجماهيرية حتى الآن.. هيئة عامة لمحو ألامية.. خريجوا جامعات بلا عمل حقيقي.. كل هذا في مجتمع تتزايد فيه معدلات ألامية بشكل مخيف.. أكثر من عشرين مليونا يعيشون في مصر الآن في القرن الواحد والعشرين لا يعرفون القراءة والكتابة.. عشرات المرتكزات في المشروع القومى تصلح للعمل الوطني كمشروع قومي تلتف حوله كل القوى الوطنية.. ويستحق أن يوضع على بؤرة الاهتمام.. ولا بديل عن العمل بها والتصدى لسلبيتها.. ومع ذلك تقعد أو تتقاعد شيوخنا.. ويتوه شبابنا بحجة أنه ليس لدينا مشروع قومي.. وهذا خطأ فادح.. وعيب فينا.. فليس هناك أمة بدون مشروع قومي في كل مراحل تاريخها بلا استثناء..

فكيف نبدأ ؟ .. على المستوى الادارى.. هل نبدأ بخلق وزارة جديدة لها تسمى وزارة محو الأمية.. ونفصلها عن التعليم كما فصلنا من قبل التعليم العالي عن التعليم ؟ ..